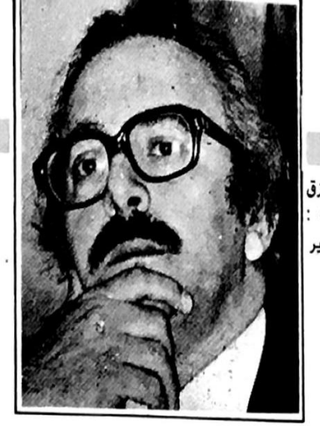

اسعد رزق
وزير التربية :
الحق على التقارير

حول قرار تأجيل الامتحانات الرسمية:

هدد الفاشيون ... "فرضخ" الوزير

اجمعت الاوساط الوطنية على اعتبار قرار وزارة التربية بتأجيل الامتحانات الرسمية دليلا جديدا على انحياز السلطة « الشرعية » للسياسة الفاشية اللبنانية وخضوعا لمواقفها .

فبينما كان قسم كبير من جماهير الطلبة اللبنانية يستعد لاجراء امتحاناته الثانوية فوجىء هؤلاء بقرار وزارة التربية « بتأجيل الامتحانات الرسمية بكل اقسامها لفترة زمنية غير محددة » بحجة « ضمان اجراء الامتحانات فيما بعد تكون في المستوى الذي نريده للبنان » كما قال وزير التربية اسعد رزق في مؤتمره الصحفي بتاريخ ٧ - ٩ واعلن فيه قرار الوزارة . وكان الدكتور رزق وزير التربية قد عاد « بحيثية » القرار الاساسية « للاجماع الغريب من قبل كل رؤساء المراكز (مراكز الامتحانات) على التخوف من اجراء الامتحانات لان المراقبين ليسوا على استعداد للقيام بأعمال المراقبة مما يؤدي الى التسابق بين المراكز والتلاميذ للغش » !!

اما الحقيقة فهي انه قبل صدور قرار التأجيل الوزاري للامتحانات ، كانت مصلحة الطلاب في حزب الكتائب قد هددت في ٥ - ٩ بالتصعيد « وبترك الامور للشارع والشباب » اذا لم تستجب المديرية (مديرية التربية) لمطلبها مع حزب الوطنيين الاحرار في ضرورة تأجيل الامتحانات الثانوية الرسمية !

وعلى ضوء هذه الصورة المتشعبة والتي هيمن عليها التهديد الفاشي وبعد اجتماع الوزير رزق في ٦ - ٩ برئيس حزب الكتائب الشيخ بيار الجميل واستماعه الى وجهة نظر الكتائب وتهديداتها بعرقلة سير الامتحانات ، وبعد اجتماع الوزير في ٧ - ٩ برؤساء مراكز الامتحانات في قصر الاونيسكو ، » رضخت « الدولة « الشرعية » للتهديد الفاشي واعلن الوزير رزق في مؤتمر صحافي قرار تأجيل الامتحانات مكذبا « اتهام البعض له بالرضوخ » ومحملا المسؤولية للتقارير التي رفعها اليه رؤساء المراكز !!

واذا كانت التقارير هي السبب الرئيسي في اصدار القرار المذكور فلماذا جاء هذا القرار بعد الانذار الفاشي وبعد اللقاء مع بيار الجميل ؟ ولماذا لا تستعمل الدولة صلاحياتها في قمع « الفش » ومسبيبيه اذا صحت « الحجة » خاصة وان الوزير رزق في الامتحانات الرسمية السابقة كان دائما يرفع سيف القانون والعقوبات بوجه من تسول له نفسه بالفش أو التسهيل له فيما الذي منعه هذه المرة على غير عادته ؟

أمام هذه التساؤلات وامام القرار الوزاري ، لا يجد الطالب وولي أمره سوى ان الوزير قد رضخ لتهديد الفاشية واستطاع ان يبرأ نفسه عبر اجتماعه برؤساء المراكز الذين لم يفهموا لعبته الرامية لتغطية رضوخه بحجة تقاريرهم كما حصل .

ان الوزير رزق بقراره القاضي بتأجيل الامتحانات ، وان كان قد وجه احباطا نفسيا للطلاب المستعدين لهذه الامتحانات واثر سلبيا على مصلحة الطلاب الذين يودون متابعة دراستهم فانه اكد مجددا على ان « الشرعية » لا تدع فرصة سانحة تمر دون ان تجعل نفسها في خدمة الفاشية اللبنانية وسياساتها .

الصرف الكيفي بغياب الدولة يقابله التسيير الذاتي !

ما زال ارباب العمل في مؤسسات مختلفة يستغلون شعار الدولة القائل بـ « الامن قبل الرغيف » ويقومون بسلسلة من اجراءات الصرف الكيفي بحق عمالهم وموظفيهم دون ان تحرك الدولة ساكنا تجاه المردودات السلبية الناتجة عن مثل خطوات الصرف هذه على اوضاع العمال والمستخدمين وعائلاتهم من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . وبالمقابل فان العمال والموظفين المصروفين لم يقفوا مكتوفي الايدي بل تنوعت تحركاتهم عبر اعتصامهم في مؤسساتهم او عبر نقاباتهم لدرء الخطر الذي يصيبهم والذي يهدد مستقبلا مصير عدد اكبر من العمال في مؤسسات اخرى قد تلجأ لنفس الخطوات التي مارستها ادارة مصرف الكونيننتال وادارة مصنع « فينوس ساك » في برجا ومؤسسة « راسل للمحاسبة » .

وعلى اثر قرار ادارة مصرف الكونتيننتال بصرف ٦٥ مستخدما بحجة « تقليص حجم الاعمال » تحرك جميع مستخدمي البنك واعلنوا اعتصاما في المصرف المذكور منذ اول ايلول الجاري ، مما حدا بالاتحاد العمالي العام لان « يشيد بروح التضامن الرائعة التي ابداها مستخدمو بنك كونتيننتال » في بيانه الصادر بتاريخ ٩-٩-٧٨ الذي اذاعه رئيس الاتحاد السيد جورج صقر واعلن فيه « ان الاتحاد العمالي العام يدعم قرار نقابة مستخدمي المصارف دعما كاملا في موقفها المعارض للصرف » .

وعلى هذا الصعيد دعا السيد حبيب زيدان امين سر اتحاد موظفي المصارف الدولة الى وضع يدها على البنك المذكور ضمانا لديمومة عمل العاملين فيه ، مؤكدا انه في حال استمرار المصرف في تعنته وغياب الدولة فان اتحاد موظفي المصارف سيلجأ الى التسيير الذاتي للمصرف المذكور .

وهكذا تكون قضية المستخدمين الـ ٦٥ في بنك كونتيننتال ما زالت تتفاعل . الا انه خلال الاسبوع الماضي وبنفس الفترة اقدمت مؤسسة « راسل » للمحاسبة على صرف ٣٧ من مستخدميها بحجة « ان ادارتها تنوي نقل مكاتبها الى الخارج بعد ان تصفي اعمالها في لبنان بصورة نهائية » .

كما قامت ادارة مصنع الاحذية « فينوس ساك » في برجا بصرف ٢٥ عاملا دون ان توضح اسباب الصرف ، في حين قالت مصادر مسؤولة في نقابة عمال الاحذية ان المواد الاولية متيسرة للمصنع والسوق الاستهلاكية مؤمنة للانتاج لا سيما وأن اسعار الاحذية قد تضاعفت في السنتين الاخيرتين .

وعلى اثر هذه الخطوة بدأ عمال المصنع المذكور اعتصامهم في مقر المصنع بتاريخ ١١-٩-٧٨ . كما عقد مجلس نقابة عمال الاحذية والجلود في بيروت وجبل لبنان اجتماعا في نفس اليوم « لمعالجة اوضاع المهنة في الظروف الراهنة » صدر عنه بيانا اكدت فيه النقابة مساندة عمال « فينوس ساك » بكافة الوسائل المتوفرة من اجل دعم صمودهم في وجه التسريح الكيفي من العمل وتشريدهم في الشوارع . ودعت النقابة « كافة عمال المهنة الوقوف صفا واحدا امام خطورة الوضع الحالي الذي يتعرض له كافة العمال » . كما ورفضت النقابة في بيانها رفضا قاطعا ممارسات الصرف بحق العمال وطلبت من كافة الاتحادات النقابية التضامن مع العمال من اجل ديمومة العمل والحفاظ على حقوقهم ومطالبهم المشروعة .

بينما كامب ديفيد منعقد:

خطوات هامة لتنفيذ الحكم الاداري الذاتي للضفة

« شخصيات » من الضفة لمناصب في المجلس التشريعي وللصحة والتربية وغيرها .

استحداث منصب « قاضي التشريع » ليكون مستشارا قانونيا للحكم الاداري .

باشرت السلطات الصهيونيه منذ بداية هذا الشهر بالخطوات العمليه لتنفيذ مشروع بيغن لـ « الحكم الذاتي » للضفة الغربية غير مبالية بمؤتمر كامب ديفيد ومفاوضاتها مع السادات برعاية كارتر ، ومراهنات النظام الساداتي على موافقتهم للانسحاب من الضفة .

وقبل ان يسافر موشي دايان وزير الخارجية بصحبة بيغن الى كامب ديفيد ، قال : « ان اسرائيل ستمضي قدما في مشروع الحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة حتى لو رفضته الدول العربية » ... وتخيل بعض المراقبين ان كلام دايان جزء من الحملات الاعلامية والنفسية قبل المؤتمر ، لكن تواتر الانباء اثبت جدية هذه التصريحات .

فلم يلبث راديو العدو ان اذاع يوم الخميس ٧ - ٩ خبرا مفاده أن مسؤولين من وزارة الخارجيةوضباطا من الحكم العسكري اجتمعوا الى « شخصيات عربية » في الضفة الغربية للبحث في موضوع « الادارة الذاتية » ، واقترحوا على بعضهم ان يكونوا اعضاء في المجلس الذي من المفترض ان يقام للادارة الذاتية . واضاف الراديو بان احدى الشخصيات وضعت بعض الشروط للموافقة على الاشتراك في المجلس ، كوقف الاستيطان واعلان « اسرائيل » سلفا عن الوقت الذي سيبقى فيه جيشها في المناطق المحتلة ، ووجوب اشتراك الاردن في ادارة هذه المناطق .

خلال الاسبوع الماضي تناقلت وكالات الانباء في الارض المحتلة ان سلطات الاحتلال قد عينت - فعلا - اشخاصا من عرب الضفة لترؤس دوائر الصحة والتربية والشؤون الاجتماعية وغيرها ، ورغم عدم اعتراف العدو بهذه الانباء ، الا انه اعترف من خلال اذاعته بان الموظفين الصهاينة في دوائر الحكم العسكري نبهوا محتجين الى احتمال فقدهم لوظائفهم ، وتحرك الهستدروت للبحث مع الحكومة حول مستقبلهم وللدفاع عن حقوقهم . واعترف ممثل هؤلاء الموظفين الى المراسلين الاجانب بان الحكومة الصهيونية عينت عربا لرئاسة دوائر مهمة « وانها تحاول بهدوء تطبيق خطوط تؤدي الى الحكم الذاتي الاداري » . واضاف بان الموظفين والعمالسيتم استبدالهم بعرب مما يجعلهميخافون فقدان حقوق التقاعد والاقدمية . ومن جانبها وعدت اذاعة العدو الموظفين الصهاينة بمعاملتهم

بيغن: مشروعه للتطبيق وليس للزينة

دايان : امر بالتطبيق واتجاه للتفاوض

كموظفي وعمال حقول ابو رديس للنفط في سيناء التي انسحب العدو عنها .

وكشفت وكالة « رويتر » بان المسؤولين الصهاينة ابلغوا الشخصيات المرشحة لمناصب المسؤولية بأن الجيش سيبقى في الضفة لاهداف « دفاعية » دون التدخل في الشؤون المحلية . واضافت بان الشخصيات العربية طالبت السلطات الصهيونية بعدم ذكر اسمائها خوفا من اعمال انتقامية ضدها يقوم بها الفلسطينيون المعارضون للحكم الاداري الذاتي .

... كل هذا يجري في الوقت الذي تستمر فيه مسرحية « كامب ديفيد » ويبدو السادات فيه كمفاوض يحاول انتزاع الانسحاب الصهيوني من الاراضي المحتله بعد عام ٦٧ وخصوصا من الضفه ، مصحوبا بدعم واضح او مستتر من المتخاذلين والراكضين وراء سراب التسوية .

ومن الجدير بالذكر ، ان الخطوات التمهيدية لتنفيذ الحكم الاداري الذاتي اخذت شكلا مخادعا في ايار وحزيران الماضيين ، عندما استحدثت سلطات الاحتلال منصبا جديدا في الضفة الغربية هو منصب « قاضي التشريع » وعينت له القاضي خالد البشتاوي الذي يشغل منصب رئيس محكمة في الضفة . وقال القاضي البشتاوي انه لا يعرف شيئا عن هذا التعيين ولا عن طبيعة العمل . وتأتي خطورة هذا الاستحداث مع الخطوات الصهيونية لتنفيذ مشروع الحكم الاداري ، اذ قد يكون واجب قاضي التشريع ابداء المشورة القانونية الى « المجلس التشريعي » الذي يقترح بيغن اقامته ضمن الادارة الذاتية . ومما يلفت النظر ان القاضي خالد البشتاوي كان قد ابدى رأيه في عدد من القضايا الحساسة التي تهم الضفة الغربية المحتلة مثل قضية الانتخابات البلدية في ظل الاحتلال وشرعيتها وقضايا اخرى مشابهة .

وفي حزيران الماضي ، اعلنت سلطات الاحتلال الصهيوني ، ايضا ، عن نيتها في استحداث منصب « مدير المحاكم » وعن توسيع صلاحيات محكمة الاستئناف لتقوم بدور محكمة التمييز ، وبما ان محكمة التمييز يحق لها النظر في « قانونية اجراءات الحكومة » فان السؤال الذي يتبادر الى الذهن هو هل يسعى العدو الى جعل هذه المحكمة تنظر في اجراءات ادارة الحكم الذاتي المقترحة ؟

ان كل هذه الممارسات تثبت ان العدو الصهيوني وحكومة بيغن ماضيان في تنفيذهما لمشاريعهما وارادتهما ، غير مكترثين بدعاوى « السلام » في المنطقة ، وصون ماء وجه السادات او ارضائه ، او دعم كارتر ومساندته لانجاح سياسته الخارجية، وغير عابئين بقرارات المنظمات الدولية والرأي العام العالمي ، وغير ذلك . ويبقى لديهم مفهوم ان القوة القاهرة هي التي تفرض ارائها وتطبق ما تريد هو السائد ، وما عدا ذلك فهو الاعيب ودبلوماسيه وهراء يختفي كالفقاعات ، وهذا ما يستدعي الرد عليه بنفس المفهوم خصوصا وانه لا يعي غيره ، ومن غير المنطقي وجود حاجة لتكرار اثبات ذلك ، والعدو يثبته في كل خطوة من خطواته وكل يوم يمر عليه وهو مغتصب للوطن المقدس.